Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 70-88
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

A future-oriented perspective on the reality and prospects of the olive sector in achieving sustainable development: A field study of the Bani Walid region

Mohamed Othman Salama *
Faculty of Economics, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

قراءة مستقبلية لواقع وآفاق قطاع الزيتون في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لمنطقة بني وليد

د. محمد عثمان خليفة سلامة *
كلية الاقتصاد، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: mohammedsalama@bwu.edu.ly

Received: October 23, 2025	Accepted: December 19, 2025	Published: January 15, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

Olive cultivation in Libya represents a promising strategic pillar for diversifying the national economy's production base, supporting livelihoods in rural areas, and playing a pivotal role in enhancing food security. This study aims to provide a comprehensive analysis of the current state of the olive sector, focusing on available opportunities and the structural challenges (environmental, institutional, and economic) that limit its efficiency. Ultimately, it seeks to anticipate future trajectories and propose policy recommendations for its development. The study employed a descriptive-analytical (qualitative) approach, utilizing semi-structured interviews as the primary data collection tool. The study targeted a group of farmers and specialists in the olive sector in the Bani Walid region. This region was selected due to the importance of the olive sector there as a potential contributor to local economic development, provided that the sector's resources are optimally utilized.

Through the analysis of interviews and a review of previous literature, the study reached several key conclusions, most notably that the near-total dependence on a rentier economy (oil) has distorted economic policies, leading to the marginalization of alternative productive sectors and the absence of a clear roadmap for the olive sector. The findings also revealed a significant gap in value chains and a weakness in competitiveness stemming from a shortage of skilled labor and a reliance on short-term support rather than long-term strategies. The study recommends adopting an integrated development model that links agricultural production with processing industries to achieve sustainable added value for the Libyan economy.

Keywords: Olive sector, economic diversification, value chains, Bani Walid, agricultural policies.

الملخص
تُمثل زراعة الزيتون في ليبيا أحد المرتكزات الاستراتيجية الواعدة لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ودعم سبل العيش في المناطق الريفية، فضلاً عن دورها المحوري في تعزيز الأمن الغذائي. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شمولي لواقع قطاع الزيتون، مع التركيز على الفرص المتاحة والتحديات الهيكلية (البيئية، المؤسسية، والاقتصادية) التي تحد من كفاءته، وصولاً إلى استشراف مساراته المستقبلية وتقديم مقترحات سياساته لتطويره. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (النوعي)، واستخدمت المقابلات شبه المنظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات. استهدفت الدراسة مجموعة من المزارعين والمختصين في قطاع الزيتون بمنطقة بني وليد. تم اختيار هذه المنطقة نظراً لأهمية قطاع الزيتون فيها كمساهم محتمل في التنمية الاقتصادية المحلية، شريطة الاستغلال الأمثل لموارد هذا القطاع.
وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل المقابلات ومراجعة الأدبيات السابقة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، أبرزها: أن الارتهان شبه الكلي للاقتصاد الريعي (النفط) أحدث تشوهاً في السياسات الاقتصادية، مما أدى إلى تهميش القطاعات الإنتاجية البديلة وغياب خارطة طريق واضحة لقطاع الزيتون. كما كشفت النتائج عن فجوة ملموسة في سلاسل القيمة وضعف في القدرة التنافسية ناتج عن نقص العمالة الماهرة والاعتماد على الدعم اللحظي بدلاً من الاستراتيجيات طويلة الأمد. وتوصي الدراسة بضرورة تبني نموذج تطويري متكامل يربط بين الإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية لتحقيق قيمة مضافة مستدامة للاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: قطاع الزيتون، التنويع الاقتصادي، سلاسل القيمة، بني وليد، السياسات الزراعية.

مقدمة
حظيت زراعة الزيتون في ليبيا باهتمام متزايد من قبل المزارعين في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وذلك لما تتميز به أشجار الزيتون من مرونة وقدرة على التكيف مع الظروف البيئية المتنوعة، سواء من حيث المناخ أو التربة. وقد ساهم هذا التوجه في توسيع المساحات المزروعة بالزيتون، مما يعكس الأهمية الاقتصادية المتزايدة لهذه الأشجار المثمرة. ولم يكن هذا الانتشار مجرد توسع زراعي فحسب، بل عكس إدراكاً متنامياً للأهمية الاستراتيجية للزيتون كدعامة للأمن الغذائي ومصدر محتمل لتنويع الدخل القومي.
وتتجلى القيمة الاقتصادية لهذا القطاع في قدرته على تعظيم الناتج الزراعي الخام، وتوليد عوائد نقدية مستدامة للمنتجين، فضلاً عن إمكاناته في رفد ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة من خلال التصدير. وعلاوة على ذلك، يمثل قطاع الزيتون حلقة وصل حيوية في سلسلة الصناعات الغذائية التحويلية، ويساهم بشكل فعال في الاستقرار الاجتماعي عبر خلق فرص عمل واستغلال الموارد الأرضية في المناطق الوعرة والمنحدرات التي قد لا تصلح للاستخدام في مجالات زراعية أخرى. ومع ذلك، وبالرغم من هذه المقومات، يواجه القطاع فجوة هيكلية ناتجة عن تركيز السياسات الزراعية والمجهودات الفردية على الجوانب الإنتاجية (الكمية) مع إغفال المحاور التصنيعية والتسويقية (الكيفية). وقد أدى هذا الخلل إلى تراجع القدرة التنافسية لزيت الزيتون الليبي في الأسواق العالمية، سواء من حيث معايير الجودة الدولية أو التكلفة السعرية؛ نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض الكفاءة التسويقية، وغلبة الحيازات الصغيرة، بالإضافة إلى الممارسات التقليدية في مراحل ما بعد الحصاد التي تؤثر سلباً على جودة المنتج النهائي.
وفي ظل التحديات الراهنة التي يفرضها الاعتماد المفرط على قطاع النفط كمصدر وحيد لتمويل الموازنة العامة، تبرز ضرورة ملحة لإعادة الاعتبار لقطاع الزيتون كبديل ريعي استراتيجي. إن غياب الاهتمام الكافي من قبل الجهات المختصة بدمج هذا القطاع ضمن رؤية حقيقية لتنويع مصادر الدخل، يجعل من دراسة معوقات وتطوير هذا النشاط ضرورة بحثية للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول نحو التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة
تتبلور مشكلة البحث في وجود مفارقة واضحة بين الإمكانات الطبيعية والمساحات الشاسعة المزروعة بأشجار الزيتون في ليبيا وبين ضعف مساهمتها الفعلية في تنويع الاقتصاد الوطني؛ حيث يعاني القطاع من "فجوة هيكلية" حادة ناتجة عن خلل التوازن بين التوسع الكمي في الإنتاج وبين القصور في الجوانب النوعية،

والتصنيعية، والتسويقية. وتتجسد هذه المعضلة في عجز زيت الزيتون الليبي عن اكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، نتيجة لسيادة الأنماط التقليدية في مراحل ما بعد الحصاد، وارتفاع كلفة الإنتاج، وغياب الهوية التجارية الموحدة. إن هذا التدهور في كفاءة سلاسل القيمة، مقروناً بضعف السياسات الاقتصادية والبرامج الإرشادية التي تدعم التحول نحو الصناعات التحويلية المتطورة، حال دون تحويل قطاع الزيتون من نشاط زراعي معيشي إلى بديل قطاع استراتيجي قادر على دعم ميزان المدفوعات وتخفيف حدة الارتهان لقطاع المحروقات. وبناءً عليه، فإن المشكلة تكمن في غياب رؤية استراتيجية شاملة تدمج بين كفاءة الإنتاج الأولي وبين معايير الجودة العالمية والابتكار التسويقي، مما يجعل استدامة هذا القطاع وتطويره في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية الراهنة رهناً بتشخيص هذه المعوقات ووضع آليات لمعالجتها.

الأهداف الدراسة

1. تحليل واقع إنتاج الزيتون في بني وليد: تحديد المساحات المزروعة وأنواع الأشجار المزروعة، وتقديم وصف شامل للوضع الحالي.
2. تقييم الأثر الاقتصادي لتنمية قطاع الزيتون: تقدير المساهمة المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وتحسين الميزان التجاري، وتنويع مصادر الدخل في ليبيا.
3. تقييم مدى كفاءة السياسات الحالية في دعم وتطوير قطاع الزيتون، وتحديد نقاط القوة والضعف.
4. استشراف مستقبل قطاع الزيتون من خلال وضع سيناريوهات مستقبلية محتملة لقطاع الزيتون في ليبيا في ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة المختلفة.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها استجابة علمية لضرورة فك الارتباط التاريخي بقطاع المحروقات عبر تحويل قطاع الزيتون من نمط الإنتاج التقليدي إلى ركيزة صناعية وتصديرية منافسة. وتبرز قيمتها في تقديم خارطة طريق استراتيجية لسلاسل القيمة، تربط بين الموارد الطبيعية المتاحة وبين معايير الجودة العالمية، مما يساهم في تعظيم العائد الاقتصادي وتوطين التنمية المستدامة، لا سيما في مناطق الإنتاج الرئيسية كمدينة بني وليد، بما يضمن تعزيز الأمن الغذائي ودعم ميزان المدفوعات. إن استشراف مستقبل القطاع في ظل السيناريوهات الاقتصادية المختلفة يضفي على الدراسة بعدًا استباقيًا يمكّن من وضع آليات فعالة للتغلب على التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة، مما يجعلها مرجعًا قيمًا لصناع القرار والباحثين والمهتمين بتطوير قطاع الزيتون في ليبيا.

حدود ومنهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع قطاع الزيتون وتداعياته التنموية على الاقتصاد الليبي. تم جمع البيانات الأولية من خلال مقابلات شخصية مع عينة عشوائية تمثل 10 افراد من مزارعي الزيتون في مدينة بني وليد خلال الموسم الإنتاجي 2025. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة على المؤشرات والتقارير والإحصائيات الصادرة عن الهيئات والمنظمات العالمية والمحلية، والمواقع الرسمية للدولة، بهدف الإحاطة الشاملة بجوانب الموضوع وتناسبها مع طبيعة المشكلة البحثية وأهدافها.

الإطار النظري

واقع قطاع الزيتون الليبي في ضوء المؤشرات الرقمية والتقارير الدولية

تشير الدراسات الاقتصادية على أن قطاع الزيتون في ليبيا يمثل ركيزة استراتيجية رغم تذبذب معدلات الإنتاج السنوي، وهو تذبذب تُعزيه الدراسات إلى تداخل المتغيرات الجيوسياسية مع العوامل البيئية والمناخية. ويلاحظ تركز الثقل الزراعي تاريخياً في المناطق الشمالية نظراً لملائمة الخصائص التربوية والمناخية، إلا أن التوجهات الحديثة تشير إلى توسع ملحوظ نحو المناطق الداخلية والجنوبية، مدفوعاً ببرامج الإرشاد الزراعي وتزايد الوعي الشعبي بأهمية شجرة الزيتون كبديل اقتصادي مستدام.

وفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لعام 2015، تتركز زراعة الزيتون بشكل أساسي في منطقتي جنوب أوروبا وشمال إفريقيا. إذ يقع ما يقارب 95% من أشجار الزيتون في حوض البحر الأبيض المتوسط. وأشار التقرير إلى أن حجم الإنتاج العالمي من الزيتون في عام 2015 بلغ حوالي 19,795,659 طنًا.

وتؤكد الدراسات International Olive Council. (2015) & FAO. (2020) أن جودة المنتج النهائي (زيت الزيتون) تظل رهينة لمحددات مزدوجة؛ منها طبيعية تتمثل في جودة التربة وتقلبات المناخ (الأمطار والرياح)، واخري بشرية و تتعلق بكفاءة عمليات الخدمة الزراعية من تقليم وتسميد، وصولاً إلى طرق الجني والعصر. وفي سياق المقارنة الإقليمية، ووفقا لمركز البحوث الزراعية والحيوانية (2019) تولي دول حوض المتوسط وشمال أفريقيا اهتماماً كبيرا بهذا القطاع لتعزيز مكانتها في السوق الدولية، وهو مسار بدأت ليبيا في محاكاته عبر توسيع الرقعة الزراعية خلال السنوات الأخيرة، ولم يعد مقتصرا على الشريط الساحلي الشمالي بل امتد إلى المناطق الداخلية الوسطي والصحراوية من الدولة الليبية و قد يرجع هذا لتوعية المواطن بأهمية اشجار الزيتون وما يمكن ان يساهم به هذا النشاط في تغير المستوي المعيشي خصوصا في ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية التي يمر بها الاقتصاد الليبي.

اما بالنسبة للدول العربية فقد احتلت ليبيا المرتبة الخامسة بعد كلا من تونس والتي جاءت في المرتبة الاولي ثم المغرب، سورية والجزائر على التوالي ودلك حسب تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2014. ووفقا الي التطورات الإحصائية فقد سجل قطاع الزيتون في ليبيا طفرات نمو ملحوظة؛ حيث تشير دراسة (كريسته، 1996) إلى توسع المساحات المنزرعة من 69.33 ألف هكتار في عام 1965 لتصل إلى نحو 435 ألف هكتار بحلول عام 1993، وهو ما انعكس طردياً على حجم الإنتاج من الزيت الذي ارتفع من 20.28 ألف طن إلى 37.4 ألف طن في ذات الفترة. وفي سياق متصل، تؤكد إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية استمرار هذا المنحى التصاعدي، حيث بلغت المساحات حوالي 215 ألف هكتار في عام 2010 (الجدي، 2019).

أيضاً، تشير البيانات الواردة في تقارير وزارة الزراعة الليبية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تنامٍ ملحوظ في أعداد الأشجار والمساحات المنزرعة؛ حيث قفزت أعداد أشجار الزيتون من 8.2 مليون شجرة عام 2006 لتصل إلى قرابة 12 مليون شجرة عام 2013. ورغم هذا النمو، إلا أن المساحة الإجمالية المزروعة بالزيتون لا تزال تمثل نسبة ضئيلة لا تتعدى 3% من مساحة الدولة الإجمالية، في حين تشكل زراعة الزيتون نحو 32% من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة، بمساحة تقدر بـ 280 ألف هكتار. وبحسب إحصاءات عام 2020، بلغ حجم الإنتاج الكلي من ثمار الزيتون 190,340 طناً، وهو ما يعادل إنتاجاً من الزيت يقدر بـ 51,910.9 طناً. ويُلاحظ أن هذا الإنتاج يتوزع بين نظامين للري: النظام المروي والنظام البعلي، مما يؤدي إلى تباين واضح في الكفاءة الإنتاجية وفقاً للمقومات البيئية لكل منطقة.

تتفق الدراسات المحلية والدولية على أن المناخ هو المحرك الأساسي لتقلبات الإنتاج في ليبيا، نظراً لاعتماد أكثر من 80% من المساحات على الزراعة البعلية المرتهنة بمعدلات الأمطار. وتؤكد دراسة (الأزرق وآخرون، 2021) وجود فجوة إنتاجية كبيرة بين النظم المروية والبعلية؛ حيث يصل فارق إنتاجية الهكتار الواحد إلى قرابة 269 كجم لصالح الزراعة المروية، مما يفسر التراجع الحاد في الإنتاج خلال سنوات الجفاف. وفي ذات السياق، فان دراسة (عمروش ونزالي، 2022) تشير إلى أن انتاج الزيتون تدبدب في تونس، حيث سجل موسم (2013-2014) أدنى مستويات الإنتاج نتيجة التغيرات المناخية، بينما سجل موسم (2019-2020) طفرة إنتاجية وصلت إلى 400 ألف طن. هذا التباين الإقليمي يؤكد أن قطاع الزيتون في منطقة شمال أفريقيا يظل رهيناً بالمتغيرات الهيدرولوجية والمناخية، مما يستوجب تبني سياسات مائية أكثر استدامة.

وتبرز منطقة بني وليد كنموذج رائد ضمن هذا التوسع، نظراً لتوفر المقومات الطبيعية والبشرية التي جعلت منها نطاقاً جغرافياً متميزاً لإنتاج ثمار وزيت الزيتون بمواصفات اقتصادية واعدة. رغم هذا التراكم الكمي في عدد الأشجار والمساحات، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من ضعف المردودية الاقتصادية مقارنة بالمعدلات المحققة في دول الجوار الإقليمي كالمغرب وتونس، أو الدول المتوسطية كإسبانيا وإيطاليا. وتعزو الدراسات هذا الخلل إلى تذبذب الخدمات الزراعية والإرشادية، واعتماد قطاع من المنتجين على الزيتون كمصدر دخل

ثانوي، مما أدى إلى إهمال العمليات الفنية الضرورية لرفع الجودة. وتتجسد خطورة هذا الواقع في عجز الإنتاج المحلي عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث لا يغطي سوى 30% تقريباً من احتياجات السوق الليبي، مما يكرس الاعتماد على الاستيراد ويستنزف العملة الصعبة (مركز البحوث الزراعية الليبي. 2019).
وبالتالي فانه وعلى الرغم من التوسع في زراعة الزيتون، إلا أنها تواجه ليبيا تحديات في تطوير قطاعاتها الإنتاجية، وذلك بسبب التركيز المفرط على الجوانب الإنتاجية وإهمال الجوانب التصنيعية والتسويقية. وقد أدى هذا الاختلال إلى ظهور مشكلات وعوائق تعيق تقدم هذا القطاع، منها ضعف القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية والمحلية، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق، وصغر حجم الوحدات الإنتاجية، بالإضافة إلى الممارسات الخاطئة التي يتبعها المنتجون في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده، وخاصة في عمليات ما بعد الحصاد (سالم اللوزي، 2003).

تحارب بعض الدول في زراعة وانتاج الزيتون

بالنظر إلى تأثير تغير المناخ على زراعة الزيتون، يمكن ملاحظة تدهور إنتاجية المحاصيل في مناطق مختلفة. على سبيل المثال، يشكو مزارعو الزيتون في بعض مناطق ليبيا من انخفاض الإنتاجية إلى النصف بسبب تقلبات الجوية للطقس وتغير معدلات هطول الأمطار من مكان إلى آخر. وتشير التقارير الدولية إلى أن تغير المناخ قد يحول مناطق زراعة الزيتون في حوض البحر الأبيض المتوسط ذات المناخ شبه الجاف إلى أراض قاحلة بحلول عام 2050، مما قد يؤدي إلى انخفاض إمدادات زيت الزيتون العالمية بنسبة 17٪. وفي ذات السياق فقد بينت الدراسات السابقة ان زراعة الزيتون في قبرص على غرار دول أخرى تواجه تحديات بسبب الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وموجات الحر، مما يؤثر على الإزهار وتكوين الثمار ونضجها. وشهدت قبرص حصادًا ضعيفًا في عام 2021 بسبب موجة حر مبكرة أضرت بأزهار الزيتون، ولم تنجح جهود المزارعين في إنقاذها عن طريق الري المتكرر (International Olive Council.. 2023)
إضافةً إلى ندرة المياه فقد باتت موجات الحر تسجَّل في أوقات أبكر سنويا خلال فصل الربيع في العديد من الدول فعلي سبيل المثال تواجه قبرص تحديات متزايدة بسبب ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة التي تبدأ في وقت مبكر من فصل الربيع. وقد وصلت الحرارة إلى 40 درجة مئوية في بعض السنوات، وتستمر على هذا النحو خلال أشهر الصيف. يعمل المزارعون على تحسين جودة التربة لتقليل التعرية وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالمياه، مما يساعد في التخفيف من آثار الجفاف. تشير التقارير إلى أن 43% من الأراضي القبرصية معرضة لخطر التصحر الحرج، وقد تصل النسبة إلى 52% بحلول منتصف القرن الحالي. يتجنب المزارعون الحراثة للحد من التعرية والحفاظ على ثاني أكسيد الكربون الذي تمتصه التربة، ويعتمدون على الري بالتنقيط لترشيد استهلاك المياه (مركز البحوث الزراعية الليبي. 2018).
وعلى صعيد التجارب الإقليمية، تبرز التجربة التونسية كنموذج رائد في تعظيم الاستفادة من قطاع الزيتون؛ حيث تشير دراسة بن عيشة، وآخرون (2019) انه للفترة (2000-2017) إلى نجاح تونس في احتلال المرتبة الثالثة عالمياً في التصدير خلف إسبانيا وإيطاليا. وتؤكد هذه الدراسات امتلاك تونس لـ 'ميزة نسبية قوية' وفقاً لمؤشرات التخصص الدولي مثل مؤشر Balassa (RCA) ومؤشر Lafay، وهي نتيجة تعكس فاعلية السياسات الداعمة للتصدير في الدولة. ومع ذلك، تتقاطع التحديات التونسية مع الواقع الليبي (وبالأخص في منطقة بني وليد) من حيث المعوقات اللوجستية وارتفاع تكاليف النقل وصعوبة النفاذ للأسواق الراقية بسبب ضعف أنظمة التتبع والشهادات. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج في التأكيد على أن مجرد امتلاك 'الميزة النسبية' (توافر الأشجار والإنتاج الخام) لا يكفي، بل يجب التحول نحو 'الميزة التنافسية' من خلال تطوير سلسلة القيمة، وتحسين كفاءة المعاصر، وتبني معايير الجودة العالمية.
يواجه قطاع زراعة الزيتون في تونس، المعروف بـ "الذهب الأخضر" وأحد دعائم الاقتصاد الوطني، تحديات متزايدة نتيجة للتغيرات المناخية. ففي السنوات الأخيرة، أدى عدم انتظام الأمطار إلى لجوء المزارعين للري اليدوي، مما أثر سلبًا على استقرار إنتاج زيت الزيتون. يعزو الخبراء هذه المشكلات إلى ارتفاع درجات الحرارة وتكرار فترات الجفاف، لدرجة أدت إلى جفاف بحيرة جبلية كانت وزارة الفلاحة اقامتها لتخزين مياه المطر بهدف استعمالها في ري اشجار القرى المجاورة. لتخزين مياه الري. كما ان هطول الأمطار الصيفية الغزيرة زاد الوضع سوءًا بتسببها في تآكل التربة والإضرار بالأشجار، مما يزيد من الأعباء المالية على

المزارعين. تشير الدراسات إلى أن إنتاج الزيتون قد ينخفض بنسبة 52% بحلول عام 2030 بسبب ارتفاع الحرارة والجفاف. يمثل هذا التراجع "كارثة" اجتماعية واقتصادية، بالنظر إلى اعتماد حوالي 390 ألف مزارع من أصل 560 ألفًا في تونس على زراعة الزيتون كمصدر رزق رئيسي لنحو مليون تونسي، أي حوالي 10% من السكان. على الرغم من أن تونس ليست من الدول المسببة للتلوث المناخي، إلا أنها تتحمل تبعات التغيرات المناخية التي نتجت عن الأنشطة الصناعية للدول الكبرى. (بشير جرار، 2021).

ويُعد تغير المناخ سببا واضحا وعاملًا مؤثرًا بشكل مباشر على إنتاجية المحاصيل الزراعية، حيث تشير التقارير الواردة من مزارع الزيتون في الدول العربية بشكل عام إلى انخفاض ملحوظ في الإنتاجية تجاوز 50% خلال المواسم الأخيرة، ويُعزى هذا التدهور إلى التقلبات الجوية الشتوية والتغيرات المكانية في أنماط هطول الأمطار بوريدح صورية (2021). وعلى الرغم من التحديات المناخية المتزايدة، يظل الزيتون يتمتع بقدرة عالية على التكيف مقارنة بالمحاصيل الأخرى، كما يتميز بمتطلبات صيانة أقل، مما يجعله خيارًا مفضلًا لدى العديد من المزارع حتى مع توافر نظم الري الحديثة. وفي نفس السياق، فأدت دراسة للباحث أسامة الزاوبي بجامعة المنار أن لتغير المناخ تأثيرًا ملحوظًا على زراعة الزيتون والحبوب في تونس. حيث أظهرت خرائط الأمطار والأحوال الجوية للفترة من 2005 إلى 2014 تغيرات كبيرة في معدلات الأمطار والظروف الجوية في مختلف المحافظات التونسية، مما أثر سلبًا على إنتاجية الزيتون. ونتيجة لذلك، اضطر العديد من المزارعين للهجرة إلى محافظات أخرى تتمتع بموارد مائية أفضل ومناخ أكثر ملاءمةً للزراعة. وبما أن قطاعي إنتاج الحبوب والزيتون يمثلان أكثر من نصف إجمالي المزارعين في تونس، فقد أدى انخفاض الإنتاج إلى تدهور دخلهم، مما دفعهم إلى ترك أراضيهم وتوجه الي مناطق اخري. الامر الدي يستدعي تدخلًا عاجلًا من الحكومة لمساعدة المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ، وتشجيع سكان الريف على البقاء في أراضيهم الأصلية من خلال توفير فرص عمل، وتقديم الدعم والتدريب على التقنيات الزراعية الحديثة التي تمكنهم من مواصلة عملهم (Oussama Zouabi،2022).

وفي هدا الصدد، هناك دراسة تطرق لها خطيب (2008), هدفت بشكل رئيسي علي تحليل الاثار الاقتصادية لعناصر المناخ كالحرارة والامطار والرطوبة والرياح علي انتاجية زيت الزيتون في الضفة الغربية ، ومن خلال استخدام منهج الاحصاء الوصفي والقياسي لعينة مكونه من حوالي 200 مزارع توصلت نتائج الدراسة الي وجود علاقة ايجابية بين العمليات الزراعية الخاصة بشجرة الزيتون وانتاجية المزارع، كما اشارت النتائج الي ان تحسين البيئة الخاصة بزراعة الزيتون من خلال تطوير اساليب العناية بأشجار الزيتون وتحسين العمليات الحقلية سيكون له تأثير ايجابي علي الانتاجية. وقد اوصت الدراسة بانه ينبغي تشجيع الصناعات المرتبطة بالزيتون وزيت الزيتون. تؤكد نتائج دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2003) حول اقتصاديات الزيتون في التأكيد على الدور الاستراتيجي لهذا القطاع حيث تشير التجربة الفلسطينية إلى أن صناعة زيت الزيتون تمثل ركيزة ريادية في الاقتصاد الوطني، وتتمتع بميزة تنافسية عالية تؤهلها للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، لا سيما العربية منها، فعلي سبيل المثال يشكل الزيتون مانسبته13% من الانتاج الزراعي و6% من الدخل القومي الفلسطيني، ويوفر هدا القطاع عددا كبير من فرص العمل الموسمي، يقدر بحوالي 3 ملايين فرصه عمل في السنوات الجيدة، وعلية تبرز أهمية هذه التجربة في قدرة القطاع على خلق موائمة قوية بين القطاعين الزراعي والصناعي، فضلاً عن دورها الاجتماعي في استيعاب العمالة الأسرية واستغلال الموارد الطبيعية الهامشية كالأراضي الوعرة وشبه الصحراوية التي لا تصلح لزراعات بديلة (العورتاني، 2003)، وهي خصائص جغرافية تتماثل إلى حد كبير مع الطبيعة الطبوغرافية لمنطقة بني وليد.

وفي سياق متصل، أكدت الدراسات الكمية في الجزائر مثل دراسة عوادي وآخرون، (2021) على حساسية العملية الإنتاجية للمدخلات الاقتصادية والعوامل الطبيعية؛ حيث أظهرت نتائج تقدير دوال الإنتاج أن حجم المحصول الكلي يتأثر طردياً بمستوى العمالة الزراعية والمساحات المزروعة. كما كشفت تلك الدراسات عن الدور الحاسم للتغيرات المناخية، خاصة درجات الحرارة، في إحداث تذبذبات في مستويات الإنتاج الكلية، مما يفرض ضرورة تبني نماذج تنبؤية حديثة لضمان استدامة القطاع ومواجهة التحديات البيئية. ولا شك إن استعراض هذه التجارب يتقاطع بشكل مباشر مع إشكالية الدراسة الراهنة في ليبيا، من حيث ضرورة الانتقال من الأنماط التقليدية إلى سلاسل قيمة مضافة تعظم العائد الاقتصادي وتدعم استقرار الإنتاج أمام التقلبات المناخية.

تُعد التجربة الإسبانية، وتحديداً في منطقة الأندلس، النموذج الأبرز عالمياً في زراعة الزيتون؛ حيث تمتد جذور هذا النشاط إلى الحقبة الرومانية، متطوراً إلى قطاع استراتيجي ضخم يضم حالياً نحو 300 مليون شجرة ممتدة على مساحة تقدر بـ 2.5 مليون هكتار، مما جعلها تستأثر بثلث الإنتاج العالمي لزيت الزيتون وفقاً لبيانات المجلس الدولي للزيتون (IOC)، تليها دول حوض المتوسط الكبرى مثل اليونان وإيطاليا والبرتغال، مما يجعل هذا الإقليم في المركز المتقدمة لصناعة زيت الزيتون عالمياً.

ورغم هذه الريادة الإنتاجية، إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن هذا القطاع يواجه تهديدات "وجودية" ناتجة عن التغيرات المناخية المتسارعة التي ضربت جنوب أوروبا؛ فقد تسببت موجات الجفاف ونقص الأمطار الحاد في خسائر فادحة خلال عام 2021، مع توقعات بانخفاض الإنتاج بنسب تتراوح بين 33% و40 %في الأعوام اللاحقة. وقد وثقت تقارير المرصد الأوروبي للمناخ تعرض ثلثي أراضي الاتحاد الأوروبي لظروف الجفاف القاسي نتيجة تجاوز درجات الحرارة حاجز الـ 40درجة مئوية، وهو ما أثر مباشرة على رطوبة التربة ودورة نمو الأشجار. وفي هذا الصدد، تبرز دراسة صادرة عن جامعة قرطبة تحذر من أن استمرار ظاهرة الاحتباس الحراري ونقص رطوبة التربة قد يؤدي إلى فقدان مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة التجارية، مما قد يخفض الإنتاج العالمي بنسبة 30% بحلول نهاية القرن الحالي. وتؤكد هذه النتائج أن "فقدان رطوبة التربة" يمثل التحدي الأكبر للإنتاج، مما يهدد بفقدان مقاطعات كبرى في الأندلس لثقلها الإنتاجي التاريخي (International Olive Council (IOC). 2022).

في سياق متصل لنمذجة العلاقة بين المناخ والإنتاج، تبرز دراسة قاسم (2025)، التي استهدفت استشراف مستقبل إنتاج الزيتون في فلسطين للفترة (2014–2024). وقد قدمت هذه الدراسة دليلاً إحصائياً قوياً على حجم المخاطر المناخية، ساهمت في تذبذباً حاداً في الإنتاج بلغ ذروته عام 2019 بنحو 177.6ألف طن، ليتراجع بشكل حاد عام 2021 إلى 30.2ألف طن فقط، وهو ما عزته الدراسة إلى تضافر العوامل البيئية والسياسية. وفي ذات السياق، هدفت دراسة عميش (2008) إلى تقدير دالة عرض زيت الزيتون في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1987-2006)، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليل الكمي القياسي لتحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تراجع سنوي في المساحات المزروعة بأشجار الزيتون بمعدل 0.455 ألف هكتار، يقابله نمو إيجابي في إنتاج الزيتون وحبوب الزيت بنسب سنوية بلغت 0.90 % و2.5 % على التوالي، مع تسجيل زيادة مطردة في السعر المزرعي لزيت الزيتون بمعدل سنوي قدره 4.79 % دينار. وخلصت الدراسة إلى انخفاض مرونة العرض السعرية للمحصول، حيث أثبتت التقديرات أن زيادة السعر المزرعي بنسبة 1% تؤدي إلى استجابة في العرض بزيادة قدرها 0.63% في العام التالي، كما أن زيادة إنتاج حبوب الزيتون بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إنتاج الزيت بنسبة 0.443% في السنة اللاحقة. وبناءً على هذه المعطيات، شددت الدراسة على ضرورة تبني سياسات زراعية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية من خلال العناية بالأشجار القائمة وإدخال أصناف عالية الجودة لتقليل حدة التذبذب السعري والإنتاجي، مع التأكيد على أهمية خفض تكاليف الجني عبر تشكيل فرق وطنية متخصصة للزراعات البعلية والتوسع في الزراعية للمساحات المروية، وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الاستراتيجية.

أكدت دراسة (Stasi et al., 2012)على الدور المحوري لزيت الزيتون كعنصر استراتيجي في النظم الغذائية الزراعية، لا سيما في دول حوض المتوسط. وأشارت الدراسة إلى أن معدلات الاستهلاك تتباين وفقاً للموروث الثقافي والعادات الاجتماعية، حيث يمثل الزيتون مصدراً رئيساً للمغذيات الحيوية كالأحماض الدهنية، الفيتامينات، والأملاح المعدنية، خاصة لدى الأسر الريفية. وقد استشهدت الدراسة بالنموذج الإيطالي بوصفه ثاني أكبر منتج عالمي، حيث يسجل الفرد هناك أعلى معدلات استهلاك سنوية تتراوح ما بين 13 إلى 14 لتراً، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في منظومة الأمن الغذائي والاجتماعي. وفي سياق تعظيم القيمة المضافة للمنتجات عالية الجودة، سلطت دراسة (Diotallevi & Marchini, 2018) الضوء على أهمية قنوات البيع المباشر التي تمكن المنتجين من الاحتفاظ بهوامش ربحية أعلى وحمايتهم من احتكار الوسطاء في المراحل النهائية لسلسلة التوريد. وبينت الدراسة أن توظيف تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية قد أحدث تحولاً جذرياً في قدرة صغار المنتجين على الوصول المباشر للمستهلك، مما يسهل دمج وظائف التوزيع داخل المنشآت الإنتاجية الصغيرة عبر مبادرات مبتكرة مثل أسواق المزارعين ومجموعات الشراء الإلكترونية،

وهو ما يعزز من كفاءة العملية التسويقية. أما بخصوص الواقع الإنتاجي، فقد شدد (الجدي، 2018) على ضرورة تبني سياسات زراعية محفزة تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي من زيت الزيتون من خلال إرساء آليات متطورة للاستخلاص والتكرير. ودعت الدراسة إلى إنشاء مراكز تجميع وشراء استراتيجية في مناطق الإنتاج المختلفة، مع تفعيل برامج إرشادية تعتمد على "التكامل الخلفي" مع المزارعين. وخلصت الدراسة إلى أن هذه الإجراءات من شأنها رفع جودة المنتج الليبي وتعزيز قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية أمام المنتجات العالمية المنافسة.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لأشجار الزيتون في المنطقة العربية وليبيا، إلا أن هذا القطاع يتطلب بيئة مستقرة نظراً لطول الدورة الإنتاجية للأشجار المعمرة. وتتفق الرؤى الأكاديمية على ضرورة تدخل صناع القرار لتبني برامج إرشادية (إنتاجية وتسويقية) تشجع المزارعين على التوسع في زراعة الأصناف عالية الإنتاجية وفق المعايير الحديثة. وتبرز أهمية التحول نحو "الجني الآلي" كضرورة اقتصادية ملحة لخفض تكاليف الإنتاج، حيث تستهلك عمليات الجني التقليدية ما يقارب 50% من إجمالي إيرادات المزارع، مما يحد من الجدوى الاقتصادية لهذا المحصول الاستراتيجي. كما انه يساهم بحوالي 3% فقط من السوق العالمية للزيوت النباتية الصالحة للأكل، الا ان زيت الزيتون يحظى باهتمام متزايد من مختلف الدول وخاصة بعد النتائج العلمية التي توكد على الخصائص الايجابية لزيت الزيتون في النظام الغذائي. اد يعتبر الزيت وبحكم عادات الاستهلاك في العديد من المجتمعات، أحد محاصيل الامن الغذائي كونه غداء شعبيا واسع الانتشار ومصدرا هاما لتغديه الصحية (حلوم، 2004). وينعكس هدا الاتمام من خلال تغيير هيكل الانتاج وزيادة المنافسة بين الدول المنتجة له.

تساهم الزراعة البعلية للزيتون في تحقيق الاستقرار واستدامة الانتاج الزراعي كونها تشكل عاملا هاما للكثير من الاسر ذات الدخل المحدود، غير ان تكاليف اليد العاملة وعدم الاستقرار في الكثير من الدول قد تلعب دورا كبيرا في عملية انتاج الزيتون في العديد من الدول فعلي سبيل هدفت دراسة قام بها ديوب، وآخرون (2017) لمعرفة الجدوى الاقتصادية من زراعة شجرة الزيتون ودلك من خلال التحليل الاقتصادي لدوال تكاليف انتاج الزيتون البعل في محافظة حمص بسوريا وايضا لمعرفه ما ادا كانت حجم الكفاءة الاقتصادية التي تعظم الارباح. وقد استخدمت المقابلة الشخصية مع المزارعين عامي 2012- 2013 للإيجابية على تساؤلات الدراسة والتي توصلت بشكل عام الي ان ارتفاع التكاليف كان له تأثير كبير على الانتاج حيث حدث هناك ارتفاع تكاليف في الانتاج للموسم 2013 عن تكاليف الانتاج للموسم الزراعي 2012 حيث بلغت تكلفة انتا 1 كيلوجرام من زيت الزيتون البعل للعام 2012 و2013 علي التوالي بلغت حوالي (436.58)، (388.52) للكيلوجرام. وقد يرجع السبب في دلك الي عوامل بيئية مختلفة اثرت علي المحصول الزراعي مثل ارتفاع درجات الحرارة، وتساقط الازهار مما ادي الي انخفاض كبير في المنتوج اضافة الي اسباب اخري كارتفاع سعر المحروقات وعدم توفير اليد العاملة وارتفاع اجورها بشكل كبير الامر الدي نجم عنه ارتفاع في تكاليف نقل وعصر الزيتون وصعوبة نقلها من منطقة لأخري ننتجه لعدم الاستقرار بالإضافة الي ارتفاع تكاليف الخدمات الزراعية الأخرين كالفلاحة والتسميد والتقليم وغيروها.

وفي سياق استشراف مستقبل قطاع الزيتون، تناولت دراسة (مسعود، 2023) التنبؤ بتداعيات إنتاج الزيتون في الاقتصاد الليبي للفترة (2023-2027). استخدمت الدراسة منهجية التمهيد الأسي الثلاثي لتحليل سلسلة زمنية ممتدة لأكثر من ستة عقود (1961-2022). وأظهرت النتائج أن مسار الإنتاج المستقبلي سيبقى رهيناً للتذبذب، مع توقعات باستقرار يميل للزيادة الطفيفة بحلول عام 2027، مما يشير إلى بطء معدلات النمو مقارنة بالإمكانات المتاحة، وهو ما يستدعي تدخلات سياساته لتعزيز كفاءة القطاع وتجاوز حالة التذبذب التاريخي المرصودة منذ ستينيات القرن الماضي.

من خلال ما تقدم من استعراض للدراسات السابقة والتجارب الدولية، يمكن استخلاص رؤية شمولية تؤكد أن قطاع الزيتون يتجاوز كونه نشاطاً زراعياً تقليدياً ليصبح محركاً استراتيجياً للتنمية الريفية والأمن الغذائي. فقد أجمعت الدراسات على أن الفجوة في هذا القطاع ليست في القدرة على الإنتاج فحسب، بل في كفاءة إدارة "سلاسل القيمة" وتطوير الحلقات ما بعد الحصاد. إن البحث الحالي يسعى لاختبار مدى قدرة السياسات المقترحة على تحويل "الميزة النسبية" لأراضي بني وليد إلى "ميزة تنافسية" فعلية عبر معالجة قصور حلقات ما بعد الحصاد، وهو ما سيتم التحقق منه من خلال التحليل الميداني لعينة البحث.

الإطار العملي

كما دكر سابقا ان هده الدراسة البحثية تستخدم المقابلات كمنهجية من اجل الاجابة علي المشكلة البحثية والوصول الي اهداف البحث، وعلية فقد تم إعداد قائمة الأسئلة. تم تنظيم أسئلة المقابلة على مراحل وخضعت للكثير من التنقيحات للتأكد من أنها تتضمن أهداف البحث والأسئلة.

ان المقابلة قد تكون واحدة من أكثر الأساليب المستخدمة على نطاق واسع في البحث النوعي. وفقا ل (Browned 1995) يري بأن أهم الأدلة التي يمكن أن يحصل عليها الباحث في دراستة يمكن ان تتم من خلال اجراء عملية المقابلة. " المقابلة هي تقنية مهمة لجمع البيانات تشمل التواصل اللفظي بين الباحث والمشارك. تُستخدم المقابلات عادةً في تصميمات المسح والدراسات الاستكشافية والوصفية (Fox, N. 2009 Pp4)".

تعتبر عملية اجراء المقابلات مع شخص واحد أو أكثر طريقة مهمة لمعرفة المعلومات بشكل اكثر عمق من اشخاص دو خبرات ومصدر أساسي في المشروع البحثي، ودلك من اجل معرفة أي معلومات حول الظاهرة أو المشاكل الرئيسية. وايضا من خلال المقابلة، يقوم الباحث بطرح أسئلة فرعية على المشاركين لكي تساعده هذه المعلومات على معرفة المزيد عن موضوع البحث. وفقًا .(Huberman, M., & Miles, M. B. (2002، تُعرّف المقابلة بأنها أحد العناصر الأساسية لجمع البيانات التي تعتمد على أهداف البحث، حيث يقوم الباحث بإحضار الأسئلة إلى المشارك الذي لديه الخبرة والمعلومات للإجابة عليها من أجل إيجاد حل. أو لمعرفة ما يعتقده. وقد استخدمت هذه التقنية على نطاق واسع في الكثير من الدراسات مثل (El ،Gezici, 2007) Shukri، Huberman, M., & Miles, M. B. (2002).Abugalia, (2011)، أن المقابلات هي أداة أساسية في جمع البيانات في أي بحث نوعي، وان الغرض الرئيسي من معظم المقابلات هو جمع الأدلة من خلال الحقائق وغيرها من المعلومات التي يقدمها الشهود. يجب أن تسعى المقابلات عمومًا للإجابة عن الأسئلة الأساسية. يمكن جمع المعلومات بعدة طرق، وتعد المقابلات الشخصية أكثرها شيوعا. إلى جانب المقابلات المباشرة (وجها لوجهه)، فإن المقابلات عبر الهاتف تحظى بشعبية أيضًا. لكن إجراء المقابلات باستخدام الإنترنت آخذ في الارتفاع نظرًا للتطورات في تقنية الكمبيوتر. وهناك العديد من أشكال المقابلات لأغراض البحث النوعي. وفي هذا البحث تم استخدام المقابلات وجها لوجه والتي هي واحدة من أشكال المقابلات المستخدمة على نطاق واسع، لأنه في مقابلة وجها لوجه يمكن للباحث معرفة المزيد عن المشاركين في المقابلة.

استخدمت الدراسة المقابلات شبه الهيكلية كوسيلة للحصول على البيانات وتحليلها، "هذا النوع من المقابلة يشبه المقابلات المنظمة في أن الموضوعات أو الأسئلة التي سيتم طرحها مخطط لها مسبقًا، ولكن بدلاً من استخدام الأسئلة المغلقة، تستند المقابلات شبه المنظمة على أسئلة مفتوحة (Fox, N. 2009 Pp4) ". في هذه الدراسة كانت أسئلة المقابلة مفتوحة، ومن خلالها قد سمح للباحث بإعطاء الفرصة لاستكشاف المزيد من التفاصيل والحصول عليها، وكذلك السماح بالحرية والعفوية في الإجابات. علاوة على ذلك، فإن الأسئلة المفتوحة حسب (Denscombe، 2003)، لها تأثير أقل انحيازا على الاستجابة من الأسئلة المغلقة. المقابلات شبه المنظمة تعني أن الباحث لديه بعض الأسئلة أو مواضيع محددة إلى حد ما يجب تغطيتها في الدراسة البحثية، وغالباً ما يطلق عليها دليل المقابلة، ولكن لدى الشخص الذي سيتم مقابلته العديد من الخيارات في كيفية الرد. وبالتالي، ليس من الضروري أن يتبع سؤال البحث نفس الطريقة بالضبط الواردة في الجدول، وهذا يعني أنه لا يتم تضمين بعض الأسئلة الأخرى ولكن قد يتم طرحها عند اختيار الأشياء التي قالها القائمون على المقابلات. ولذلك، فإن جميع الأسئلة التي سيتم طرحها في هذا البحث ستستخدم صيغة مشابهة من الشخص الذي تتم مقابلته إلى الشخص الذي تم مقابلته. "تم اختيار المقابلات شبه المنظمة كوسيلة لجمع البيانات لأنها مناسبة تمامًا لاستكشاف التصورات وآراء المستجيبين فيما يتعلق بالقضايا المعقدة والحساسة أحياناً وتمكينهم من البحث عن مزيد من المعلومات وتوضيح الإجابات (Louise Barriball، 1994، 330 PP)".

بالإشارة إلى المقابلة، وضع الباحث هيكلًا عامًا للمقابلات شبة منظمة من خلال تحديد المواضيع الرئيسية والموضوعات الفرعية لتشمل، إعداد قائمة بالأسئلة وعقد الباحث المقابلات، من أجل تقديم نظرة شاملة حول تداعيات فرص تنمية الزيتون في الاقتصاد الليبي بشكل عام ومنطقة بني وليد بشكل خاص ولإدراك الفهم الواضح للمواضيع، أجريت المقابلات المنظمة مع 10 مشاركين. خلال المحادثة بين الباحث والمراعين في عينة عشوائية مختارة، تم طرح أسئلة أكثر تفصيلاً من خلال المقابلة. وبسبب هذا النهج، كان لدى الشخص الذي تمت مقابلته المرونة والحرية في تحديد ما يلزم من الجدل، وكم من التفسير الذي يمكن تقديمه حول الاسئلة،

وايضا كان وقت المقابلات مرنًا واختير من قبل الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، وتمت جميع المقابلات مع المزارعين في منطقة بني وليد، وطرحت الاسئلة في البداية حول المعلومات العامة المزارعين لزيتون وأسئلة محددة تتعلق بالقطاع الذي يعمل فيه. وفقا Rubin, J., & Rubin, S. (2011,P64) "يجب أن يكون الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من ذوي الخبرة والمعرفة في المجال الدي تحاول البحث فيه". واثناء المقابلات قام الباحث بتدوين الملاحظات بشكل مفصل في كل مقابلة. كما قام الباحث ايضا إحاطة المسؤولين بمعلومات موجزة حول موضوع البحث قبل بدء عملية المقابلات وأخبرهم بأهمية إجاباتهم في تطوير الموضوع البحثي. واكد لهم أن جميع المعلومات سيتم التعامل معها بسرية تامة ودلك لكي تجعل الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أكثر استرخاءً ولا يترددوا في الإجابة على الاسئلة البحثية. ايضا قبل إجراء كل مقابلة، طلب الباحث الحصول على إذن من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لتسجيل المقابلات وقد منح جميع المستجيبين الإذن للباحث لتسجيل المقابلة. لذلك، كان استخدام كل من الملاحظات والتسجيلات أمرًا مهمًا لأنها غطت جميع المشكلات التي تحدث عنها المشاركون. كما سمح للباحث بالتركيز على الاستجواب والاستماع والتأكد من عدم فقدان أي بيانات. وبالتالي، يمكن أن يجعل دلك عملة اجراء المقابلة موثوق فيها بشكل أكبر.

في هذا الصدد، العينات الأكثر استهدافًا في هده الدراسة اخدت من خلال الزيارة التي قام بها الباحث إلى المزارعين داخل منطقة بني وليد. أجريت هذه المقابلات في ستين يومًا من العمل الميداني، وخلال الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر 2025. حاول الباحث في الأسبوعين الأولين ترتيب المواعيد مع المزارعين. تم استخدام المقابلات شبه المنظمة لإضافة توضيحات، والتي قد تؤدي إلى قضايا وأفكار جديدة يمكن التحقيق منها في المستقبل. نتيجة لان عدد المقابلات صغير أي حجم العينة المختارة، لذلك لا يحتاج الباحث إلى استخدام برمجيات تحليل البيانات النوعية بمساعدة الحاسوب، لذلك كان من السهل العمل عليها يدوياً. هناك العديد من التقنيات المختلفة في طريقة البحث التي يمكن استخدامها لتحليل البيانات النوعية مثل تحليل المحتوى، ومطابقة النماذج، وبناء الشرح أو التحليل التفسيري، والتحليل السردي وتحليل النظريات وغيرها (Bryman, A., & Bell, E. 2015) . يتضمن منهج تحليل المحتوى النوعي لتحليل البيانات قراءة النصوص وإعادة قراءتها، والبحث عن أوجه التشابه والاختلاف التي تمكن البحث من تطوير الموضوعات والفئات. تم تنظيم تحليل المقابلات شبه المنظمة حول تحليل المحتوى. يجادل Creswell, J. (2014) بأن تحليل المحتوى هو أحد الأساليب الأولى لتحليل النصوص. وبالتالي، يتم استخراج الأفكار والآراء ووجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من النص. ويبدأ إجراء تحليل المحتوى بأهداف البحث التي يسعى الباحث إلى استكشافها من خلال استخدام طريقة المقابلة بطريقة مبسطة.

ملخص ومناقشة نتائج البيانات النوعية حول تداعيات فرص تنمية أشحار الزيتون

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وتركزت عملية المناقشة وجمع البيانات حول عدة محاور رئيسية صِيغت في شكل تساؤلات بحثية، شملت النقاط التالية:

واقع انتاج الزيتون في بني وليد (المساحة ـ انواع الاشجار التي تزرع)

كشفت المقابلات المعمقة مع كبار المزارعين والمسؤولين في القطاع عن قناعة راسخة بأن النهوض بقطاع الزيتون يمثل حجر الزاوية في إصلاح الهيكل الاقتصادي الليبي؛ خاصة في ظل تدهور المؤشرات المالية للدولة والاعتماد المفرط على الريع النفطي. ومع ذلك، أجمع المستجيبون على أن القطاع يواجه تحديات جمة على المدى القصير، ناتجة عن عدم الاستقرار المؤسسي وغياب السياسات التحفيزية والدعم الحكومي الممنهج.

لمعرفة وتحليل واقع إنتاج الزيتون في مدينة بني وليد بصورة أكاديمية دقيقة، قامت الدراسة بالتركيز على المعطيات الجغرافية والمناخية التي جعلت من هذه المدينة قطباً زراعياً مهماً في ليبيا. تتميز بني وليد بطبيعة طبوغرافية تعتمد على "الأودية"، وهي الميزة التي منحتها تفوقاً في زراعة الزيتون. تعتبر بني وليد من أكبر المناطق الزراعية في ليبيا من حيث عدد أشجار الزيتون، وتعتمد الزراعة فيها على نمطين أساسيين: زراعة الأودية (البعلية): تنتشر في أودية كبري مثل (وادي بني وليد، وادي سوف الجين، وادي تنيناي، وادي المردوم). تعتمد هذه المساحات الشاسعة على مياه الأمطار والسيول الموسمية، وتتميز الأشجار فيها بالعمر الطويل

والقدرة العالية على تحمل الجفاف. وتشير بعض التقارير والدراسات المحلية التقديرات المحلية إلى وجود ملايين الأشجار داخل منطقة بني وليد (تتجاوز 3 إلى 5 ملايين شجرة في النطاق الكلي للمدينة وضواحيها)، مع مؤشرات قوية على توسع المساحات المزروعة نتيجة المبادرات الذاتية للمزارعين.

من خلال تحليل الإفادات الميدانية، تبين أن إنتاجية الزيتون في بني وليد لا تخضع لمعيار واحد، بل هي محصلة لتفاعل مجموعة من المتغيرات البيئية والفنية. وفي هذا الصدد، أشار أحد المزارعين ذوي الخبرة في المنطقة إلى واقع الإنتاج قائلاً "....، في راي عندما أتحدث عن واقع انتاج الزيتون داخل منطقه بني وليد، أعتقد أن إنتاج الزيتون أضحى ركيزة أساسية في منطقة بني وليد، إلا أن تحديد مستويات الإنتاجية بدقة يظل رهيناً بمجموعة من المعايير المتداخلة؛ منها ما هو جيني (نوعية الصنف)، ومنها ما هو بيولوجي (عمر الشجرة)، بالإضافة إلى خصوبة التربة ومعدلات تساقط الامطار. كما تلعب العمليات الزراعية -مثل التقليم، التسميد، وحرث التربة- دوراً حاسماً في استدامة العطاء، وبسبب اختلاف هذه العوامل بين منطقة وأخرى، نلاحظ تفاوتاً في معدلات الإنتاج السنوية، مما يجعل من الصعب وضع تقدير كمي ثابت لكل موسم".

يتمتع زيت الزيتون الليبي بجودة عالية، وقد فاز بعض المنتجين بجوائز عالمية، مثل حصول زيت زيتون غريان على الميدالية الذهبية في تركيا 2022. ومع ذلك، تواجه المنتجات الليبية صعوبة في المنافسة في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق وانخفاض الكفاءة الإنتاجية. تشير التقديرات إلى أن عدد أشجار الزيتون في ليبيا يتجاوز 15 مليون شجرة. ارتفع الإنتاج المحلي من الزيتون إلى أكثر من 52 مليون كيلوغرام خلال عام 2022، وقُدر إنتاج زيت الزيتون في نفس العام بحوالي 30 إلى 31 مليون لتر، وفقا لتقرير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الليبية (2022) .

تتباين إنتاجية شجرة الزيتون في بني وليد بناءً على نوع الصنف ونمط الري (بعلي أو مروي) وعمر الشجرة. ومن خلال البيانات الحقلية، يتراوح إنتاج الشجرة المكتملة النمو ما بين 50 إلى 150 كيلوجرام (أي ما يعادل قنطاراً إلى قنطار ونصف بمقياس السوق المحلي)، وقد يصل في الأشجار العريقة في بطون الأودية إلى مستويات أعلى عند توفر السيول. كما أشار بعض المزارعين ذوي الخبرة في المنطقة (بني وليد – تنيناي)، ان الزيتون المروي تتراوح انتاجيته ما بين 5 إلى 8 طن من الثمار للهكتار الواحد، بينما تنخفض في الزراعة البعلية بالأودية لتصل إلى 2-3 طن ولكن بجودة زيت أعلى وتركيز أكبر.

لقد عبر أحد المجيبين عن وضع انتاج الزيتون على النحو التالي: "بشكل عام يمكن القول بان هناك عدة اصناف مختلفة من اشجار الزيتون تزرع في داخل منطقة بني وليد مثل اربيكانا، كورنثينا، قرقاشس، والراصلي وغيرها ولكن بالنسبة لمزرعتي ركزت علي زراعة اصناف معينة فعلي سبيل المثال يوجد فيها اربيكانا والراصلي وهدا الصنف يعتبر (الراصلي) من اكثر الاشجار انتشاراً، لأنه يمتاز بنسبة زيت عالية جداً ونكهة قوية وقدرة فائقة على تحمل المناخ شبه الصحراوي، وكدلك يوجد بها جزء قليل من اشجار القرقاشي والدي يعتبر من اجود الاشجار يستخدم مزوج الاغراض يعتبر اقل انتاجية ولكن.يمتاز بحجم ثمرة متوسط إلى كبير، ويستخدم لإنتاج الزيت والتخليل (زيتون المائدة) ".

وفي هذا الصدد، ذكر أحد من أجريت معهم المقابلات أنه "..... في الواقع، لدي مساحة مزروعة ما يقارب عشرون هكتارا من اشجار الزيتون وبها مختلف الاصناف واكن اكثر الاصناف التي معتمد عليها داخل المزرعة هي الراصلي، القرقاشي وصنف اخر مستورد (الاربكينا) قمت بزراعته بكميات كبيرة، لأنها تتميز بسرعة الدخول في مرحلة الإنتاج وكثافة الانتاج وايضا وصغر حجم الشجرة مما يسهل الحصاد الآلي".

تُظهر البيانات التحليلية تفوق صنف "الراصلي" في منطقة بني وليد من حيث كفاءة الاستخلاص وجودة المنتج النهائي؛ كمية الزيت لكل قنطار ثمار. إذ تشير التقديرات إلى أن معدلات استخلاص كمية الزيت لكل قنطار ثمار (100 كجم) في هذا الصنف لتصل من 22 - 28 لتر". وفي سياق متصل، تبرز القيمة الاستراتيجية لصنف "الشملالي" كعنصر مكمل في المنظومة الإنتاجية؛ فبالرغم من صغر حجم ثماره، إلا أنه يتميز بكثافة إنتاجية عالية وقدرة استثنائية على التكيف مع الإجهادات البيئية وشح الموارد المائية. وفي إطار استطلاع آراء الفاعلين في القطاع، أكد أحد الخبراء (أو المزارعين) الذين شملتهم الدراسة بقوله :"يمثل صنفا الراصلي والشملالي الركيزة الأساسية للزراعة في المنطقة، خاصة صنف الشملالي الذي يتميز بغزارة الإنتاج والمرونة العالية في مواجهة الظروف المناخية القاسية. ويلاحظ توجه أغلب المزارعين الي توطين هذه الأصناف في

الأودية النائية والمناطق الجبلية الوعرة التي يصعب الوصول إليها، وذلك لقدرتها الفطرية على الاستمرار والإنتاج."

معرفة الأثر الاقتصادي المحتمل لتنمية قطاع الزيتون (الفرص والتحديات)

يشكل قطاع الزيتون دعامة أساسية في اقتصادات العديد من الدول، لا سيما الواقعة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ولا تقتصر تنمية هذا القطاع على مجرد زيادة حجم الإنتاج، بل تتعدى ذلك لتشمل إحداث تحولات هيكلية في مختلف جوانب الصناعة، بما في ذلك التشغيل ومستويات التصدير.

سعياً لتحقيق الغايات المرجوة من هذا الهدف، تم إجراء تحليلات تفصيلية وشاملة لقطاع الزيتون في مدينة بني وليد؛ بهدف تشخيص التحديات الراهنة واستكشاف الفرص الواعدة. وقد استندت هذه الجهود إلى منهجية يتم فيها إشراك جميع الأطراف الفاعلة من مزارعين، ومستثمرين، وخبراء في عملية التخطيط والتنفيذ. حيث ان استثمار الإمكانات الهائلة لهذا القطاع سيشكل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة في ليبيا، وهو طموحٌ يتطلب تكاتف الجهود والعمل بروح الفريق الواحد لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس يخدم الاقتصاد الوطني. وبالتالي فان تنمية قطاع الزيتون تمثل رافدة اقتصادية هامة في ليبيا لما لها من آثار إيجابية متعددة، تتجلى في توفير العملة الصعبة من خلال تعزيز الصادرات، ودعم الاقتصاد المحلي عبر زيادة الناتج القومي. كما يساهم القطاع في خلق فرص عمل متنوعة، وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بالإضافة إلى تنشيط السياحة الريفية المرتبطة بالمزارع والمناطق المنتجة للزيتون. علاوة على ذلك، يسهم القطاع في زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية من خلال عمليات التصنيع والتعبئة والتغليف. على سبيل المثال، ذكر احد المزارعين: ".... حسنًا، في راي عندما أتحدث عن واقع انتاج الزيتون داخل منطقه بني وليد، أعتقد أن إنتاج الزيتون من القطاعات الزراعية الهامة سواء داخل منطقة بني وليد او خارجها، حيث يساهم في توفير الغذاء، وتوليد فرص العمل، وتحسين الدخل. ويمكن تحسين إنتاج الزيتون بشكل كبير من خلال تطبيق تقنيات زراعية حديثة، واستخدام أصناف محسنة وتوفير الأسمدة والمبيدات، وتطوير طرق الري، وتوفير مختلف انوع الدعم للمزارعين".

ويمكن تحقيق تنمية مستدامة للقطاع عبر عدة محاور، تشمل تعزيز البنية التحتية من خلال تطوير شبكات الري والطرق والنقل، وتوفير برامج التدريب والتأهيل للمزارعين والعاملين في القطاع، بالإضافة إلى تطوير الصناعات التحويلية والمنتجات الثانوية المرتبطة بالزيتون، مثل زيت الزيتون المكرر، والصابون، ومستحضرات التجميل. وقال احد المستجيبين "تزخر المناطق الريفية الليبية، وفي مقدمتها بني وليد، بفرص واعدة لقطاع الزيتون إذ لا يقتصر أثره على الجانب المادي عبر تحسين الدخل والحد من الهجرة الداخلية، بل يمتد ليشمل تطوير البنية التحتية والارتقاء بجودة الحياة. وبالتالي فإن الاستثمار في هذا القطاع هو استثمار في الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي طويل الأمد" وفي ذات السابق ذكر احد المزارعين الدي يعمل في إحدى مزارع الزيتون داخل منطقة بني وليد أنه:" يُعد تطوير زراعة الزيتون في مدينة بني وليد، ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. حيث يعمل هذا التطوير على رفع مستوى المعيشة وتأمين مصادر دخل مستدامة، ويقلل ايضا من ظاهرة النزوح او الهجرة من الريف إلى المدينة بحثًا عن فرص عمل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات الأساسية المتاحة للسكان المحليين ويعزز استقرارهم".

كما يلعب قطاع إنتاج الزيتون دوراً محورياً في رفد الاقتصاد الوطني بالنقد الأجنبي، حيث تتيح جودة الإنتاج المحلي فرصاً واعدة للنفاذ إلى الأسواق الدولية غير التقليدية. إن تسويق زيت الزيتون كمنتج ذو قيمة مضافة عالية وبأسعار تنافسية يساهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على الموارد التقليدية، مما يعزز من مرونة الاقتصاد أمام التقلبات العالمية. واجاب احد من تمت مقابلتهم " ويمكن القول ان قطاع الزيتون لو استغل بشكل صحيح سيوثر بشكل إيجابي على الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، مما يحسن من الأداء الاقتصادي العام للمنطقة ككل. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم هدا القطاع في زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم، مما يعزز من قدرتها على تمويل المشروعات التنموية". ويساهم زراعة اشجار الزيتون في حماية الاراضي الجبلية والوعرة من الانجراف وكدلك تعتبر شجرة الزيتون عاملا رئيسيا في التنمية الريفية مثل استصلاح الاراضي وشق الطرق الزراعية تشغيل العمالة والمعصر وايضا تشكل منتجات الزيتون المواد الخام الرئيسية للعديد من الصناعات المرتبطة بها مثل التخليل للكيل للمواد

الغذائية وصناعة الصابون وغيرها من الصناعات الأخرى. أيد مسؤولا آخر هذا الرأي، قائلًا: "بشكل عام، يمكن أن يؤدي تطوير قطاع الزيتون في منطقة بني وليد إلى تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، إذا تم التخطيط له وتنفيذه بشكل سليم خاصة وان منطقة بني وليد توجد فيها مناطق جبلية وعرة لا تصلح لكل الاشجار الزراعية".

ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات جمة تتطلب مواجهتها، مثل مشكلة الجفاف وتأثيرها على إنتاجية المحاصيل، وانتشار الآفات والأمراض التي تهدد جودة المنتج. لذا، يتطلب تحقيق التنمية المستدامة للقطاع تبني استراتيجيات متكاملة تتضمن إدارة الموارد المائية بكفاءة، وتطوير أساليب مكافحة الآفات والأمراض بشكل فعال، وتوفير الدعم المالي والتقني للمزارعين. ويبرز الزيتون وزيته كسلعة زراعية هامة تدعم دخل الأسر الريفية بشكل كامل او جزئي، وتساهم بنحو 123.5 مليون دينار في الناتج القومي الزراعي خلال عام 2006. نظراً لأهمية زيت الزيتون في النظام الغذائي الليبي وقيمته الغذائية العالية، تسعى ليبيا لتعزيز زراعة الزيتون وزيادة إنتاج الزيت. ولكن هناك تقلبات انتاجية وارتفاع في الأسعار ناتج عن التحديات التي تواجه القطاع الزراعي. من أبرز هذه التحديات التكاليف، تتمثل تكلفة جني ثمار الزيتون حوالي 50% من إجمالي تكاليف الإنتاج وكدلك انقطاع الطاقة لفترات طويلة خاصة في الفترة الصيفية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الزيت. وهناك مشاكل اخري تتمثل في إنتاج وتخزين وتسويق زيت الزيتون. وبالتالي فانه علي الرغم من الآفاق الواعدة، تواجه تنمية القطاع عقبات قد تحد من أثره الاقتصادي كالتغير المناخي وتذبذب الإنتاج حيث التذبذب الكبير في الإنتاج بين سنة وأخرى يؤدي إلى عدم استقرار الأسعار وصعوبة الوفاء بالعقود التصديرية طويلة الأمد. وكدلك ندرة المياه ترفع تكاليف الري وتؤثر على جودة الثمار، مما يتطلب استثمارات ضخمة في تقنيات الري الحديثة.

ولقد صرح احد المسؤولين الذين تمت مقابلتهم في زراعة الزيتون " لاشك ان ليبيا في المرحلة الراهنة تواجه تحديات هيكلية جسيمة تعيق نمو قطاع الزيتون، لاسيما في ظل حالة عدم الاستقرار وغياب الدعم الكافي للمزارعين، وبالرغم من وجود تشريعات وسياسات زراعية تبنتها الحكومات السابقة قبل عام 2011 يمكن اعتبارها خطوات إيجابية نحو الإصلاح الاقتصادي، إلا أن النمو الزراعي، خاصة فيما يتعلق بأشجار الزيتون في بعض المناطق، لا يزال تتسم بالضعف نتيجة معوقات لوجستية حادة أبرزها انقطاع التيار الكهربائي المتكرر خلال فصل الصيف، مما أثر سلباً على عمليات الري والإنتاج. وتبرز الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية للطاقة والتحول نحو بدائل مستدامة مثل الطاقة الشمسية لدعم المزارعين، وهو ما يتطلب تدخلاً حكومياً جاداً لتبني حلول تقنية تخفف من حدة التحديات الراهنة، خاصة في ظل تذبذب أسعار النفط الذي يهيمن على الاقتصاد الوطني، مما يجعل من تطوير قطاع الزيتون ضرورة استراتيجية لتنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود في هذه المرحلة الحرجة". كما صرح اخر بقوله " تواجه الزراعة في منطقة بني وليد تحديات جمة، لا سيما بعد أحداث عام 2011، تتجلى في ضعف البنية التحتية والتمويل المتاح للمزارعين. يضاف إلى ذلك، قدم معاصر الزيتون واعتمادها على تكنولوجيا تقليدية، مما يؤثر سلبًا على جودة الزيت المنتج ويزيد من الفاقد. كما يعاني صغار المزارعين من صعوبة الحصول على قروض ميسرة لتطوير مزارعهم أو شراء مستلزمات الإنتاج الحديثة، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وشح السيولة في المصارف."

ان قطاع الزيتون في منطقة بني وليد تواجه ظاهرة "التصدير القسري" أو الاضطراري، والتي تعكس خللاً في توازن العرض والطلب داخل السوق المحلي. فبدلاً من أن يكون التصدير إلى الأسواق الخارجية أو المدن المجاورة استراتيجية توسعية مدفوعة بالكفاءة التنافسية، يمثل آلية دفاعية لمواجهة الركود الاقتصادي وتدني الأسعار المحلية. هذه الأسعار قد تصل إلى مستويات لا تغطي التكاليف التشغيلية للعملية الإنتاجية، مما يحتم على المنتجين تصريف منتجاتهم بأي ثمن لتجنب الخسائر الفادحة وتراكم الديون، بدلاً من السعي لتحقيق هوامش ربح مرتفعة. وعليه، فإن خروج المنتج الزراعي من بني وليد لا يعبر بالضرورة عن "فائض اقتصادي" إيجابي، بل هو أقرب إلى "هروب من الخسارة الحتمية". وذكر أحد المستجيبين بقولة: - "من ضمن التحديات الاقتصادية التي تواجه منطقة بني وليد تتمثل في تقلبات أسعار منتجات الزيتون فقد يلجأ المزارعون المحليون إلى تصدير فائض الإنتاج إلى أسواق أخرى داخل ليبيا أو إلى دول مجاورة مثل تونس، وذلك بهدف التغلب على انخفاض الأسعار المحلية. ومع ذلك، يمثل التصدير عبئاً مالياً ضافياً على كاهل المنتجين، خاصة في ظل غياب الدعم الحكومي الفعال". المصادر تشير أيضا إلى أن **نقص الدعم الحكومي للمزارعين والعمال**

والتقنيات الحديثة ما زال من أبرز التحديات في ليبيا، وهو ما يؤثر سلباً على تعزيز الإنتاجية وفتح الأسواق الجديدة.

أظهرت نتائج المقابلات المعمقة مع مزارعي الزيتون والمسؤولين في منطقة بني وليد إجماعاً على أن أزمة نقص العمالة الماهرة تمثل التحدي الهيكلي الأبرز الذي يواجه القطاع؛ ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تداعيات "الدولة الريعية" التي ركزت اهتمامها لمدود طويلة على قطاع النفط كمصدر وحيد للدخل، مما أدى إلى تهميش الأنشطة الزراعية وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد انعكس هذا الإهمال المؤسسي بشكل مباشر على جودة المنتج النهائي ومستويات الإنتاجية، حيث تسبب غياب الخبرات الفنية الكفؤة في ارتفاع مطرد لتكاليف التشغيل—لاسيما في مواسم الجني- مما أدى بالتبعية إلى انخفاض معدلات الربحية وعائد رأس المال. ورغم المحاولات المستمرة من أصحاب المزارع لرفع وتيرة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، إلا أن تلك الجهود تصطدم بواقع الافتقار إلى التأهيل الفني، مما حال دون الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، يرى أحد المزارعين المنخرطين في الدراسة داخل منطقة بني وليد أن التحديات الراهنة يجب أن تُفهم في سياق تنافسي يتطلب حلولاً جذرية لدعم الاقتصاد الوطني، مؤكداً في قوله "في رأيي، يجب التعامل مع التحديات التي تواجه مزارع الزيتون في منطقة بني وليد، خاصة في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الدولة، بمنظور تنافسي مع إيجاد حلول للتغلب عليها؛ إذ إن إيجاد الحلول الصحيحة سيمثل ركيزة لدعم الاقتصاد المحلي، بينما ينبغي النظر إلى الفرص المتاحة من زاوية الاستغلال الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة". وتخلص المقابلات في مجملها إلى أن استمرار فجوة الخبرة الفنية سيظل عائقاً أمام طموحات التحول بقطاع الزيتون من نمط الإنتاج التقليدي إلى نمط الاستثمار الاقتصادي.

مدي فعالية السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة اتجاه المزارعين (الدعم الحكومي- مقترحات للتحسين)

خلال الجولة الميدانية في مزارع الزيتون بمنطقة بني وليد، التقينا بمجموعة من المزارعين لاستطلاع آرائهم حول فعالية السياسات الاقتصادية الحالية. يجمع المزارعون في أحاديثهم على أن الانتقال بالقطاع من النمط التقليدي إلى النمط الإنتاجي المكثف يتطلب حزمة متكاملة من الدعم الحكومي، تبدأ بتمكينهم ماليًا من خلال الجهات المختصة. ويرى المزارعون أن توفير القروض الميسرة، بضمانات حكومية لدى بنوك القطاع الخاص، هو شريان الحياة الذي سيسمح لهم باقتناء الأصناف المحسنة والمحلية الأكثر ملاءمة للمناخ شبه الصحراوي للمنطقة، مما يضمن استدامة الغطاء النباتي أمام التغيرات المناخية القاسية.

ومن المؤكد ان اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على النفط، يجعله عرضة لتقلبات الأسعار وعدم الاستقرار السياسي الداخلي. كدلك يؤدي ضعف الحوكمة والشفافية إلى تقويض فعالية السياسات الاقتصادية، بما في ذلك الدعم الحكومي للقطاعات غير النفطية كالزراعة. وعلى الرغم من وجود مبادرات إيجابية تهدف إلى تحسين جودة زيت الزيتون وتشجيع التصدير، إلا أن الأثر الفعلي لهذه السياسات على أرض الواقع لا يزال محدودًا. فالمؤشرات الأساسية مثل زيادة الإنتاجية، دعم المزارعين بشكل فعال، تنمية المناطق الريفية، وتأهيل البنى التحتية الزراعية، لم تشهد تحسنًا ملموسًا. وبالتالي، فإن فعالية السياسات الاقتصادية الحالية في دعم قطاع الزيتون تتطلب تقييمًا شاملاً وإعادة توجيه ضمن استراتيجية زراعية متكاملة تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة للقطاع. وكدلك فان إعلان الهيئة الليبية لتنمية الصادرات (LEDA) عن مبادرة تهدف إلى تزويد معاصر الزيتون بخزانات تخزين مطابقة للمعايير الدولية، وذلك بهدف الحفاظ على جودة المنتج وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية مع تخفيف الأعباء المالية على المنتجين، إلا أن هذه المبادرة ايضا لم تُفعَّل بعد.

يعاني قطاع الزيتون ومند فترة طويلة من مشاكل ومعوقات عديدة اهمها ارتفاع تكاليف الانتاج سواء اجور الايدي العاملة المحلية او الاجنبية مقابل انخفاض اسعار الزيت وبالتالي انخفاض ربحية لمزارع الامر الدي قد يعود سلبا علي الانتاج حيث يساهم انخفاض الارباح الي اهمال المزارعين بساتينهم من الزيتون لأنها فقدت اهميتها وبدلك يصبح المزارع غير معني بتطوير ارضه وأشجاره. يقول أحد المزارعين في منطقة بني وليد: "أنه على الرغم من جهود الفردية لأصحاب مزارع الزيتون لتلبية الطلب المحلي، إلا أن ضعف الخبرات والكفاءات يؤثر سلبًا على الإنتاجية، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وانخفاض الربحية".

وفيما يتعلق باستقرار الإنتاج، يشير المزارعون إلى أن التذبذب السنوي في المحصول يمثل عائقًا اقتصاديًا كبيرًا، وهو ما يمكن معالجته عبر تبني نظم التشجير المكثف. وبالرغم من أن ارتفاع أسعار زيت الزيتون عالميًا في السنوات الأخيرة قد حفز البعض على الاستثمار في شبكات الري بالتنقيط لتعزيز المردودية، إلا أن هناك مخاوف حقيقية من تقلبات الأسعار المستقبلية التي قد تؤدي إلى توقف الاستثمارات، خاصة في المناطق الجنوبية التي تعاني من كلفة إنتاج مرتفعة. لذا، يطالب المزارعون بتوسيع المساحات المروية تحت إشراف فني لضمان كفاءة استخدام الموارد المائية المحدودة.

أما على صعيد الدعم الفني، فيؤكد المزارعون في بني وليد على الدور المحوري المغيب للجمعيات الزراعية؛ حيث يطمحون إلى تحويل هذه الجمعيات إلى مراكز إرشادية متطورة تساهم في تحسين إدارة المزارع لإنتاج الزيتون وزيته ذو جودة عالية ومطابق للمواصفات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة والمؤسسات المعنية تشجيع الاستثمار في هذا القطاع لكي يجذب رؤوس الأموال والخبرات اللازمة لتطويره. ودهب احد المزارعين بالقول " ان دور الجمعيات الزراعية ينبغي الا يقتصر على الإرشاد فحسب، بل يمتد ليشمل الجانب اللوجستي عبر توفير الأسمدة والمبيدات الموثوقة بأسعار مدعومة، وخلق منصة لتبادل الخبرات الفنية بين المزارعين لتجاوز العقبات التقنية التي تواجههم".

ومن خلال النقاش مع مزارعي بني وليد، حول الإجراءات التي تقترحها على الحكومة لتعزيز قطاع الزيتون في بني وليد، برز محور جودة المنتج النهائي كقضية لا تقل أهمية عن عمليات الزراعة والري، حيث شدد المزارعون على ضرورة إحداث ثورة في ثقافة التعبئة والتخزين التقليدية. ويشير أحد المزارعين المخضرمين في المنطقة إلى أن الحفاظ على الخصائص الكيميائية والحسية لزيت الزيتون يبدأ من لحظة الجني، مؤكداً على ضرورة التوعية بعدم استخدام الأكياس البلاستيكية لنقل الثمار، والتي تسرع من عمليات الأكسدة والتحلل، والمطالبة بدلاً من ذلك بتوفير صناديق بلاستيكية مهواة تضمن سلامة الثمار حتى وصولها للمعصرة. كما لم يغفل المزارعون في أحاديثهم عن انتقاد نمط التسويق السائد الذي يعتمد على تعبئة الزيت في (الغالونات) البلاستيكية التقليدية، معتبرين أنها لا تليق بقيمة الزيتون ولا تلبي المعايير الصحية المطلوبة للتصدير أو التخزين الطويل. وعلية يري المزارعون بضرورة توجه السياسات الحكومية نحو دعم إنشاء وحدات تعبئة وتغليف عصرية داخل المنطقة، تعتمد الزجاج القاتم أو العبوات المعدنية المخصصة، مما يساهم في تحويل المنتج من مادة خام تباع بأسعار زهيدة إلى علامة تجارية فاخرة ذات قيمة مضافة عالية.

وفي مقابلة مع أحد مزارعي الزيتون بمنطقة بني وليد، عبر عن الحاجة الماسة لدور فعال من الدولة في توعية المزارعين بأهمية تحسين طرق التعبئة والتخزين. وأشار إلى: " ضرورة التوعية الإعلامية بمخاطر استخدام الأكياس البلاستيكية في نقل الثمار، لما لها من آثار سلبية على جودة المنتج. كما طالب بتسهيل ودعم إنشاء وحدات تعبئة وتغليف حديثة داخل البلدية، كبديل للطرق التقليدية المتبعة حالياً كاستخدام "الغالونات." البلاستيكية التي تفتقر لأدنى معايير الحماية من الضوء والحرارة، ويعتبر هدا الاجراء السبيل الوحيد والصحيح للانتقال بزيت بني وليد من الاستهلاك المحلي المحدود إلى منصات التتويج العالمية، مما يضمن الحفاظ على خصائص الزيت الفريدة من المزرعة وحتى مائدة المستهلك".

وخلاصة القول فان المزارعون يربطون نجاح كل هذه المبادرات بمدى جدية الدولة في تطوير البنية التحتية، وتحديداً شبكة الطرق الريفية. ففي ظل الوعورة الجغرافية لبعض المناطق في بني وليد، كما تأخذ تكاليف النقل جزءاً كبيراً من هامش الربح، مما يجعل تطوير الطرق ضرورة اقتصادية واجتماعية ملحة لربط مناطق الإنتاج بالأسواق الحضرية ومصانع التحويل، بما يضمن خفض التكاليف وتحقيق تنمية ريفية شاملة ومستدامة.

رؤية استشرافية لتنمية قطاع الزيتون في منطقة بني وليد

انطلاقاً من واقع قطاع الزيتون في منطقة بني وليد وما يواجهه من تحديات هيكلية، وفي ظل السعي نحو إيجاد بدائل اقتصادية مستدامة تعزز من مرونة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات الإيرادات النفطية، تبرز الحاجة الملحة لتبني رؤية استشرافية تتجاوز الحلول المرحلية. إن صياغة مستقبل هذا القطاع تتطلب مواءمة دقيقة بين الإمكانات المتاحة والتقنيات الحديثة، مع رسم مسارات استراتيجية تضمن تحويل شجرة الزيتون من نشاط زراعي تقليدي إلى صناعة متكاملة.

يتضح من خلال الدراسة والمقابلات الميدانية في منطقة بني وليد على أن قطاع الزيتون الليبي يقف أمام منعطف استراتيجي واعد، يغديه تنامي الوعي الصحي العالمي وزيادة الطلب على زيت الزيتون كمنتج غذائي ووقائي ذو قيمة عالية. ويرى المستجوبون أن استثمار هذه الإمكانات يتطلب انتقالاً حتمياً من النمط الزراعي التقليدي إلى نموذج استثماري يعتمد التكنولوجيا الحديثة، ودعم البحوث التطبيقية، وتنظيم السياسات الزراعية بما يضمن فتح الأسواق الدولية. وفي هذا الصدد، يبرز إجماع بين المزارعين والمسؤولين على ضرورة لفت انتباه صانع القرار الاقتصادي إلى أهمية هذا القطاع في إحداث توازن في متغيرات الاقتصاد الكلي؛ فمن خلال محاكاة المستقبل المنظور، يظهر قطاع الزيتون كفرصة ملحة لامتصاص البطالة والحد من الاستيراد، وصولاً إلى تعزيز المنافسة الدولية التي قد تسهم في تعديل كفة الميزان التجاري الليبي وتقليل الارتهان للمورد الريعي الوحيد. وقد شدد أحد المزارعين والخبير في قطاع الزيتون بمنطقة بني وليد على ضرورة تبني نهج المقارنة الدولية للنهوض بالواقع المحلي، حيث أفاد في مقابلته: "إن تحقيق مستقبل أفضل لهذا القطاع يتطلب من الدولة استخلاص الدروس المستفادة من تجارب دول الرائدة في هدا المجال مثل إسبانيا، إيطاليا، تونس، والمغرب، ومحاولة إسقاط تلك النجاحات على السياق الليبي عبر سياسات داعمة واستثمارات حقيقية في البنية التحتية وبرامج التأهيل". ويتقاطع هذا الرأي مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أنه ينبغي علي صانعي السياسة في ليبيا الاستفادة من تجارب الدول النامية الأخرى لأجل تنويع مصادر الدخل، خاصة وأن ليبيا قد قطعت شوطاً إيجابياً بالحصول على اعتمادات دولية لمعايير جودة زيت الزيتون وفقاً للمجلس الدولي للزيت، مما يؤسس لأطر قياسية تضمن جودة الصادرات. وفي هدا السياق كشف احد المزارعين بقولة: " تُصنف منطقة بني وليد كمركز استراتيجي لإنتاج زيت الزيتون، نظراً لما تمتلكه من مخزون وراثي متميز يضم أصنافاً محلية عالية الجودة مثل القرقاشي، والراصلي، والبيوضي وغيرها. ولكن ينبغي الاستفادة بشكل أكبر من التجارب الناجحة، سواء المحلية أو الدولية، في هذا المجال. يمكن تحقيق ذلك من خلال استجلاب أصناف جديدة مخلفة من الزيتون تتناسب مع البيئة المحلية وتتميز بالجودة العالية".

وفيما يتعلق بأدوار القوى الفاعلة في قطاع الزيتون، كشفت المقابلات عن رؤية تكاملية يضطلع فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص بأدوار حيوية؛ حيث يتركز دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الفني والاجتماعي وحماية صغار المزارعين من خلال برامج الإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات، والحفاظ على الأصناف المحلية المعمرة. وفي المقابل، يبرز دور القطاع الخاص في التحول نحو صناعة محترفة قادرة على شراء المحاصيل بأسعار عادلة وتصنيعها وفق معايير تنافسية. ويخلص المزارعون في بني وليد إلى ضرورة وجود تضامن مؤسسي يمثلهم أمام الجهات الحكومية للمطالبة بتسهيلات وقروض ميسرة، وحماية المنتج الوطني من المنافسة غير العادلة، بما يضمن تحويل زراعة الزيتون من نشاط معيشي إلى ركيزة اقتصادية مستدامة تنافس في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء.

النتائج وتوصيات

اولا: النتائج

1. تشير النتائج إلى أن مستقبل القطاع مرهون بالانتقال من "النشاط المعيشي" إلى "الصناعة المتكاملة"، عبر محاكاة التجارب الإقليمية والدولية مثل تونس وإسبانيا في مجالات التشجير المكثف، والري بالتنقيط، وتطوير العلامات التجارية الفاخرة.
2. كشفت نتائج الدراسة أن منطقة بني وليد تمتلك تفوقاً نوعياً في زراعة الزيتون بفضل طبيعتها، حيث تعتمد على الزراعة البعلية التي تمنح الأشجار قدرة عالية على تحمل الجفاف واستدامة العطاء لفترات زمنية طويلة.
3. أظهرت نتائج المقابلات النوعية تركز الزراعة في صنف "الراصلي" كركيزة أساسية نظراً لارتفاع كفاءة استخلاص الزيت فيه وملاءمته للمناخ شبه الصحراوي، إلى جانب صنف "الشملالي" المنتج بكثافة، مع توجه حديث نحو الأصناف المستوردة مثل "الأربكينا" لسهولة حصادها آلياً.
4. خلصت الدراسة إلى أن قطاع الزيتون يمثل البديل الاستراتيجي الأمثل لتقليل الارتهان للاقتصاد الريعي النفطي، من خلال قدرته على تحسين الميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة عبر التصدير، ورفع الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

5. اشارت النتائج ان قطاع الزيتون يساهم بشكل جوهري في الاستقرار الاجتماعي عبر الحد من الهجرة الريفية، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في المعاصر والصناعات التحويلية (الصابون، التعبئة)، فضلاً عن استصلاح الأراضي الجبلية والوعرة.
6. تم تشخيص نقص العمالة الماهرة وارتفاع تكاليف الجني (التي تصل إلى 50% من الإيرادات) كأكبر العوائق الهيكلية، وهو ما يُعزى إلى تداعيات الثقافة الريعية التي همشت المهن الزراعية لعقود.
7. كشفت النتائج عن وجود فجوة حادة بين الخطط والمبادرات النظرية وبين الواقع التطبيقي، حيث لا يزال المزارع الليبي يعتمد على التمويل الذاتي في ظل غياب فعلي للقروض الميسرة، والدعم الفني الممنهج، والسياسات التحفيزية الفعالة
8. كشفت نتائج المقابلات النوعية ضعفاً في معايير التعبئة والتخزين، حيث يؤدي استخدام الأكياس البلاستيكية و"الغالونات" التقليدية إلى أكسدة الزيت وفقدان جودته، مما يعيق قدرته على المنافسة في المنصات العالمية.
9. خلصت الدراسة إلى ايجابية تفعيل دور الجمعيات الزراعية كمنصات لوجستية وإرشادية، مع إشراك القطاع الخاص في تطوير الصناعات التحويلية لتعظيم القيمة المضافة لزيت بني وليد وضمان نفاذه للأسواق الدولية.

ثانيا: التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة، ولأجل تفعيل دور قطاع الزيتون كمحرك للتنمية الاقتصادية المستدامة، يعتقد الباحث أنه من الضروري تقديم بعض الاقتراحات المفيدة في شكل توصيات لصانعي السياسات والتي تتمثل فيما يلي: -

1. ينبغي الاستثمار في البحث العلمي والارشاد الزراعي من خلال دعم المراكز البحثية المحلية لتطوير أصناف من الزيتون قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية ونقص المياه في المنطقة، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات رقمية شاملة لرصد أعداد الأشجار، وحجم الإنتاج، والآفات الزراعية لضمان التدخل السريع والفعال.
2. ينبغي إطلاق برامج قروض ميسرة (بدون فوائد) مخصصة للمزارعين، تستهدف الاستثمار في منظومات الطاقة الشمسية وتقنيات الري الحديثة لمواجهة أزمة انقطاع الكهرباء وشح المياه.
3. يتطلب العمل على تحفيز الاستثمار في الصناعات التحويلية المرتبطة بالزيتون، مثل صناعة الصابون، والأعلاف، والطاقة الحيوية من مخلفات العصر، وذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغرى والمتوسطة في هذا المجال، مما يساهم في تنويع مصادر الدخل المحلي وتوفير فرص عمل للشباب.
4. ضرورة تفعيل ودعم الجمعيات التعاونية الزراعية داخل بلدية بني وليد، وتوفير التسهيلات الائتمانية لها عبر المصرف الزراعي، لتمكين المزارعين من الحصول على الأسمدة والمعدات الحديثة وتقنيات الري الموفرة للمياه بأسعار مدعومة، مما يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية.
5. توصي الدراسة توجيه الدعم الحكومي المباشر لشراء الصناديق البلاستيكية المهواة وتوزيعها على المزارعين، لاستبدال الأكياس البلاستيكية التقليدية، ضماناً للحفاظ على جودة الثمار وتقليل الفاقد منها.
6. التوصية بتأسيس وحدة مركزية في بني وليد لفلترة، وتعبئة، وتغليف زيت الزيتون وفق المعايير الدولية، لضمان الانتقال من البيع الخام (في الغالونات) إلى إنتاج علامات تجارية فاخرة قابلة للتصدير.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الإدارة العامة لدراسات الجدوى الاقتصادية. (2023). دراسة جدوى مبدئية عن مشروع إنتاج زيت الزيتون. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع الأداء الاقتصادي، مصر.
2. بن عيشة، هـ.، وآخرون. (2019). التجربة التونسية في تصدير زيت الزيتون: دراسة تحليلية للفترة 2000-2017. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
3. بوريدح، صورية. (2021). تقييم قطاع إنتاج زيت الزيتون في الجزائر: دراسة مقارنة مع القطاع المغربي. مجلة المعيار، 25(61).

4. جرار، بشير. (2022). موسم الزيتون لهذا العام تحت مطرقة التغير المناخي. مجلة جامعة جرش، كلية العلوم الطبية التطبيقية، الأردن.
5. حلوم، آصف. (2004). زراعة الزيتون في محافظة اللاذقية. مجلة جامعة دمشق، 20(1+2).
6. خطيب، فاطمة موسى. (2008). أثر المناخ على إنتاجية الزيتون في الضفة الغربية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
7. ديوب، معمر، وإدريس، ختام، وإدريس، نسرين. (2017). اقتصاديات إنتاج الزيتون البعل في محافظة حمص. المجلة السورية للبحوث الزراعية، (4)، 38-53.
8. عبد المجيد، رجب امحمد غيث. (2006). دراسة اقتصادية قياسية لبعض العلاقات المرتبطة بإنتاج الزيتون في ليبيا (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر.
9. العورتاني، هشام. (2003). تسويق زيت الزيتون: حجم المشكلة، أسبابها، الحلول المقترحة. مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، تقرير غير منشور، نابلس.
10. عمروش، شريف، ونزالي، سامية. (2022). سلسلة قيمة زيت الزيتون وتعزيز الصادرات التونسية: دروس مستفادة للجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، 11(01)، 287-312.
11. عميش، نجاة مصباح. (2008). تقدير دالة عرض زيت الزيتون في ليبيا للفترة (1987-2006) (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، ليبيا.
12. عوادي، مصطفى، وعمامرة، ياسمينة، وجابو، سليم. (2021). دراسة تحليلية لتقدير دوال إنتاج الزيتون كآلية للتنبؤ بإنتاج الزيتون في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 40(02)، 317-331.
13. قاسم، عصام محمد عبد القادر. (2025). استشراف مستقبل إنتاج الزيتون الفلسطيني في ظل التغيرات المناخية العالمية. Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences، (124)، 176-186. https://doi.org/10.33193/JALHSS.124.2025.150
14. كريسته، محمد نجيب. (1996). زراعة الزيتون وإنتاج الزيت. دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع.
15. اللوزي، سالم. (2003). تطوير وإنتاج وتصنيع وتسويق الزيتون وزيت الزيتون في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
16. مركز البحوث الزراعية والحيوانية. (2019). تطوير زراعة الزيتون في ليبيا: من الساحل إلى الصحراء. وزارة الزراعة، ليبيا.
17. مركز البحوث الزراعية الليبي. (2018). إحصائيات إنتاج الزيتون وتحليل أثر الجفاف للعقدين الأخيرين. طرابلس، ليبيا.
18. مسعود، يوسف يخلف. (2023). التنبؤ بتداعيات إنتاج الزيتون بالاقتصاد الليبي للفترة (2023-2027). مجلة البحث الاقتصادي (مركز البحوث الاقتصادية)، المجلد (10)، العدد (2)، طرابلس، ليبيا.
19. مصلح، رامي محمد. (2007). أثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة على اقتصاديات إنتاج الزيتون في مناطق شمال الضفة الغربية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.
20. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2015). قاعدة البيانات الإحصائية للإنتاج الزراعي (FAOSTAT). تم الاسترجاع من: https://www.fao.org/faostat
21. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2003). تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق الزيتون وزيت الزيتون في الوطن العربي. جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abugalia, M. (2011). *The Influence of Business Environment on the Effectiveness of Management Accounting Practices: Evidence from Libyan Companies* (PhD thesis). University of Huddersfield, UK.
2. Antonio, S., Francesco, D., & Andrea, M. (2012). Price war: Winner and losers in extra-virgin olive oil. *Proceedings of International Conference on Advanced Research in Scientific Areas (ARSA-2012)*, 388–398.
3. Bryman, A., & Bell, E. (2015). *Business Research Methods*. Oxford University Press.
4. Creswell, J. W. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approach* (4th ed.). SAGE Publications.
5. Daas, Y., Hallaq, S., Kashiwagi, K., & Ogawa, K. (2025). *Rising temperatures, falling yields: The effect of climate shocks on olive oil production in Palestine* (Working Paper No. 1089). Levy Economics Institute.

6. Diotallevi, F., & Marchini, A. (2018). The competitive scenario of extra virgin olive oils in the modern distribution channel-an overview. *MOJ Food Processing & Technology*, 6(1), 42-43. https://doi.org/10.15406/mojfpt.2018.06.00143
7. Drever, E. (1995). *Using semi-structured interviews in small-scale research: A teacher's guide* (Vol. 15). Scottish Council for Research in Education.
8. FAO. (2020). *Analysis of the olive oil value chain in the Mediterranean region*. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
9. Fox, N. (2009). *Using interviews in a research project*. National Institute for Health Research, Sheffield.
10. Hassan, A., & Ahmed, S. G. (2019). An economic study of the current situation of olive production and export, and economic feasibility study for expansion in the olive trees cultivation in Egypt. *Middle East Journal of Agriculture Research*, 8(4), 1103-1114.
11. Huberman, M., & Miles, M. B. (2002). *The Qualitative Researcher's Companion*. Sage Publications, London.
12. International Olive Council. (2015). *World Olive Tree Inventory*. Madrid, Spain.
13. Nisi, R., Trombetta, M. F., Gucci, R., & Servili, M. (2021). Climate change and olive oil quality: A review. *Foods*, 10(4), 1–15. https://doi.org/10.3390/foods10040715
14. Rubin, H. J., & Rubin, I. S. (2011). *Qualitative Interviewing: The Art of Hearing Data*. Sage Publications, London.
15. Zouabi, O. (2021). Climate change and climate migration: Issues and questions around an in-transition Tunisian economy. *Climatic Change*, 164(3), 1-20. https://doi.org/10.1007/s10584-021-02986-x

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.